

تونس، في 02 جويلية 2021

بلاغ للعموم

يؤسف الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية اعلام موظفي البنوك والمؤسسات المالية وحرقاتها على حد السواء بأن المفاوضات الاجتماعية انتهت الى طريق مسدود إثر تشبث الشريك الاجتماعي بمطالب تعجيزية وتمسكه بتنفيذ اضراب يومي 5 و 6 جويلية الجاري.

وان الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية اذ تحترم حق الإضراب باعتباره حقا دستوريا فإنه يههما أيضا ان تعلم موظفي البنوك والمؤسسات المالية وحرقاتها انها رغم الوضع الاقتصادي الصعب ورغم تراجع أرباحها الصافية بنسبة اكثر من 30 % لسنة 2020 وحرصا على عدم تعطيل مصالحهم اقترحت على الشريك الاجتماعي زيادة غير مسبوقه واستثنائية وبمفعول رجعي ابتداء من غرة جانفي 2021 بنسبة 8 % من كتلة الأجور و تفرز هذه النسبة زيادة في الأجر الشهري لكل موظف أدناها 230 د وأعلىها 337 د، ولكن اقتراح الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية جوبه بالرفض والتمسك بالإضراب.

في ظل هذه الأوضاع الصعبة تكرر الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية اسفها وتعبر عن ترحيبها بكل مبادرة تصدر من الشريك الاجتماعي من أجل حلحلة الوضع وتفادي العواقب الوخيمة للإضراب.

